سوريا اليوم

تيار التغيير الوطني
NATIONAL CHANGE PARTY

نشرة داخلية، يصدرها تيار التغيير الوطني | العدد: 214 | الجمعة 2013/10/4

قوات النظام تقصف 371 منطقة ما أسفر عن سقوط 57 شهيدا

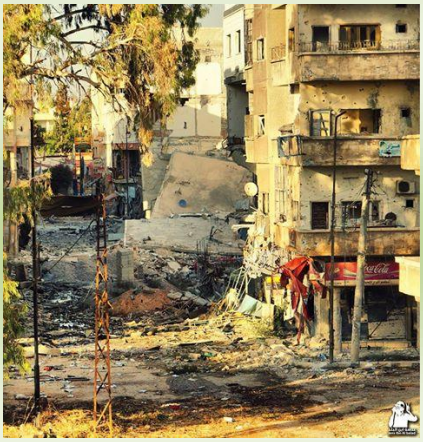

قالت لجان التنسيق المحلية في سوريا أنها استطاعت توثيق سبعة وخمسين شهيداً بينهم ست سيدات وثلاثة أطفال وثمانية شهداء تحت التعذيب، يوم أمس الخميس، حيث سقط خمسة عشرة شهيداً في دمشق، بالإضافة إلى عشرة شهداء في كل من إدلب ودرعا، وثمانية شهداء في حلب، وستة شهداء في حماة، وأربعة شهداء في حمص، وشهيدين في كل من القنيطرة وديرالزور.

وأضاف تقرير اللجان توثيق 371 نقطة تعرضت للقصف، حيث شنت طائرات النظام غارات على اثني عشر نقطة ألقت فيها البراميل المتفجرة على كل من تل مريدخ بإدلب، ومحيط مطار كويرس وخناصر بحلب.

أما القصف بصواريخ أرض أرض فقد سجله التقرير في جورة الشياح والقصور بحمص، كما سجل القصف براجمات الصواريخ في 131 نقطة، والقصف المدفعي سجل في 120 نقطة، والقصف بقذائف الهاون في 103 نقاط على مختلف المدن والبلدات السورية.

وعلى صعيد الاشتباكات فقد اشتبك الجيش الحر مع قوات النظام في 127 نقطة قام خلالها باقتحام المستودع 555 للدبابات في القلمون في دمشق، كما استهدف حواجز قوات النظام في ضاحية الأسد، وصد محاولة قوات النظام المستمرة في اقتحام داريا ومعضمية الشام في الغوطة الغربية.

وفي درعا حرر مقاتلو الجيش الحر قرية البكار في ريف المدينة الغربي بعد اشتباكات مع قوات النظام، كما استهدفوا حاجز التابلين قرب طفس، واقتحموا كتيبة الكونكورس في نوى.

وفي حلب استهدف الجيش الحر مراكز قوات النظام في حي الخالدية، كما استهدف شبيحة النظام وقواته في بلدتي نبل والزهراء.

وفي إدلب استهدف الجيش الحر حواجز قوات النظام في جسر الشغور وجبل العنازة.

وفي ديرالزور استهدف الجيش الحر تجمعات قوات النظام في حي الصناعة وحاجز الطحطوح كما استهدف تجمعات قوات النظام في حي العمال.

وفي حماة استهدف الجيش الحر تجمعا لقوات النظام في الريف الشرقي.

أما في القنيطرة فقد استهدف الجيش الحر تل السفري الذي يعتبر مركزا لقوات النظام، كما حرر سرية الزعرورة.

الائتلاف الوطني: لم نتنازل عن إسقاط الأسد

نفى المتحدث باسم الائتلاف الوطني السوري لؤي صافي تنازل الائتلاف عن شرط إسقاط الرئيس السوري بشار الأسد قبل التوجه إلى مؤتمر جنيف – 2. واعتبر في حديث مع "إيلاف" "أن النظام السوري يراوغ ويماطل وهو غير جاد بخصوص مؤتمر جنيف 2"، وقال إنه يظن شخصيا أنه إذا كانت هناك ظروف مناسبة لانعقاد المؤتمر فلم لا ولكن طبعا هذا بعد تقديم الشروط التي يريدها الائتلاف ويصر عليها.

وأوضح صافي " نحن في كل لقاءاتنا في زيارتنا الأخيرة إلى نيويورك على هامش اجتماعات الأمم المتحدة قلنا إن هدف التفاوض يجب أن يؤدي إلى تشكيل حكومة بكامل الصلاحيات وتحول ديمقراطي بضمان دولي وغطاء عربي وجدول زمني محدد".

وأشار صافي إلى أنّه "بعد تقديم الضمانات الدولية سنطرح الموضوع للنقاش داخل الهيئة العامة للائتلاف وهي ستقرر الذهاب إلى جنيف 2– من عدمه". وأكد صافي "أن هذا ما تم طرحه أمام الموفد الدولي الأخضر الابراهيمي وأن ما سيتم التفاوض عليه هو آليات خروج الاسد". ورأى "انه لن يكون هناك

انقسام داخل الائتلاف رغم وجود استقطابات"، لافتا إلى أن "هناك سوء ظن وسوء فهم لما يجري".

وحسم نجيب الغضبان سفير الائتلاف في الولايات المتحدة الأمريكية "سوء الفهم" حيث أرسل رسالة توضيحية لأعضاء الائتلاف أوضح فيها ما جرى خلال زيارة وفد الائتلاف إلى نيويورك.

وقال " أجرى الوفد لقاءات هامة جداً على أعلى المستويات، شملت لقاءات مع ما يقرب من عشرين وزير خارجية، على رأسهم وزراء خارجية الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والسعودية، وأمير قطر، وعدد من السفراء والمسؤولين في الأمم المتحدة".

واعتبر الغضبان "من أهم الأنشطة التي قام بها الوفد، قيام رئيس الوفد في إلقاء كلمة بحضور كافة أعضاء الوفد والعاملين في مكتب نيويورك أمام أصدقاء الشعب السوري، حيث دُعي ممثلو ما يقرب من 114 دولة، رغم المعارضة الشرسة من روسيا وبعض حلفائها وبعض العاملين داخل الأمم المتحدة".

وأضاف "حضر وفد الائتلاف اللقاء الوزاري العربي على مستوى وزراء الخارجية، داخل مبنى الأمم المتحدة، في سابقة هامة ترسخ اعتراف الجامعة العربية بالائتلاف كممثل شرعي ووحيد للشعب السوري". إضافة إلى ذلك، انضم بعض أعضاء الوفد إلى لقاءين مع مجموعة الـ11 من أصدقاء الشعب السوري، تم فيه نقاش جاد حول عدة مواضيع، أهمها كيفية تعاطي الائتلاف مع التغطية السلبية للإعلام العالمي لأحداث سوريا".

وأشار إلى لقاء وفد الائتلاف مع "الأخضر الإبراهيمي وفريقه، وآخر مع الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي ونوابه، وأخيراً قام الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون باستقبال بعض أعضاء الوفد في مقر إقامته، بحضور نوابه والإبراهيمي".

وطغت أربعة محاور على نقاشات الوفد أوضحتها الرسالة وهي "النقاش الدائر حول مشروع قرار مجلس الأمن حول نزع السلاح الكيميائي، وتنامي قوة المنظمات المتطرفة داخل سوريا، والكارثة الإنسانية في سوريا، وخاصة في المناطق المحاصرة، وأخيراً مؤتمر جنيف".

وعبّر الوفد عن عدم رضاه عن اختزال النقاش حول المشروع في السلاح الكيميائي، وعدم تعرضه لجرائم النظام بالأسلحة التقليدية، إضافة إلى أن القرار لا يندرج تحت الفصل السابع، ولا يشمل آلية واضحة للمساءلة والمحاسبة.

وقام الوفد بالتعبير عن هذه المواقف في اجتماعاته كلها، بدءا بوزير الخارجية الأمريكي جون كيري، وكذلك من خلال كافة اللقاءات الإعلامية التي أجراها الوفد أثناء فترة تواجده.

أوضح الغضبان، أن أغلب الدول كانت تشارك أعضاء الائتلاف هذه الهواجس، وقال "تم نقل هذه المواقف منا، ومن وزراء الخارجية العرب من خلال بيانهم الذي أرسلوه إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وإلى الولايات المتحدة وروسيا عرابتي الاتفاق–الإطار الذي نص على نزع السلاح الكيميائي من النظام السوري".

وأضاف "عكس القرار بالنتيجة النهائية الحد الأدنى من الاتفاق بين الدول الخمس دائمة العضوية، وهو أول قرار يصدر حول سوريا من مجلس الأمن، ورغم قناعتنا بأن هذا القرار لا يرتقي إلى الحد الأدنى لما كنا نتمناه، فإن أهميته أنه قد يكون بداية لنهاية شلل مجلس الأمن، وهنا يمكن للدول الخمس أن تعمل على اتفاق آخر بشأن إيصال المساعدات الإنسانية، وهو ما ستحاول بعض الدول الصديقة العمل عليه، كما أن القرار بحد ذاته يفتح المجال أمام عملية متابعة، قد تعطي غطاء لعمل عسكري مستقبلي".

يمكن تلخيص موقف وفد الائتلاف من جنيف بالنقاط التالية: "يؤيد الائتلاف الحل السياسي الذي يحقق تطلعات الشعب السوري في رحيل بشار الأسد ونظامه ويضع البلاد على طريق الانتقال الديمقراطي، موضوع مؤتمر جنيف هو تطبيق بيان جنيف الأول، والذي يعني تشكيل حكومة انتقالية كاملة الصلاحية، بما في ذلك المواضيع العسكرية والأمنية، أي أنه لا مكان للأسد لا في المرحلة الانتقالية أو المستقبل".

وأكد الوفد في نيويورك أنه لن يذهب إلى أي مؤتمر لايحدد الإطار بهذا الأمر. كما أكد الوفد أن موضوع المساءلة والمحاسبة بحق من ارتكب جرائم ضد الإنسانية يجب أن يكون جزءاً من أي حل سياسي.

ولن يقبل الائتلاف التدخل في تركيبة وفده إلى جنيف 2، خاصة من الطرف الروسي، ومع أن الائتلاف قد يرتئي أن يشمل ممثلين من خارجه، فإنه المعني بتشكيلة الوفد ليكون له طابع تمثيلي يستند إلى تأييد أغلبية القوى الثورية والعسكرية والسياسية والمكونات المجتمعية المنضوية تحت راية الثورة.

وطرح أحمد الجربا رئيس الائتلاف ضرورة أن تقوم الدول الأربع الرئيسة الداعمة للثورة السورية عبر وزراء خارجيتها، وهي السعودية وتركيا والإمارات وقطر، بالطلب رسميا من الائتلاف بضرورة حضور هذا المؤتمر، إذا ارتأت أنه يحقق بالفعل طموحات الثورة السورية، وأن الحضور هو مصلحة سوريا وعربية، ثم تقوم الجامعة العربية بتزويد غطاء عربي لأية عملية تفاوضية، بناء على المواقف الداعمة التي تبنتها الجامعة، وقد

تمت مفاتحة هذه الدول بالأمر وتم الترحيب به.

وأبلغ الأمين العام للجامعة العربية، والإبراهيمي، بأن صاحب القرار في الذهاب إلى جنيف من عدمه هو الهيئة العامة للائتلاف، ولذا فإن الإشاعات عن إعطاء موافقة رسمية للحضور أو تشكيل وفد، إلى غير ذلك، كلها لا أساس لها من الصحة.

وطرح الوفد رؤيته لبعض الشروط الهامة لإنجاح أية عملية تفاوضية، ومنها رفع الحصار عن المناطق المحاصرة، وإيصال المساعدات الإنسانية لها، وإطلاق سراح المعتقلين، هذه إجراءات يمكن أن تمتحن جدية الطرف الآخر.

وتم طرح موضوع التواجد الإيراني وحزب الله وباقي التنظيمات التي تقاتل إلى جانب قوات النظام على أنه أولوية في أي عملية تفاوضية، وتم الطلب من كثير من الدول الفاعلة بضرورة اتخاذ قرار من الأمم المتحدة يدين وجود هذه الدول ويطالب بخروجها قبل الدخول في أي حل سياسي.

واختتم سفير الائتلاف توضيحه بالقول "نحن نتابع الجدل الدائر حول ضرورة حضور مؤتمر جنيف من عدمه، من المهم الارتقاء بمستوى النقاش ليكون جاداً ومسؤولاً، خاصة على ضوء الحالة الميدانية، واستمرار عمليات القتل والدمار، والتوازنات الإقليمية والدولية".

وطالب "بالابتعاد عن روح المزايدات والتخوين والانتباه إلى الدعاية التي يقوم النظام ببثها حول هذا الأمر، فقد لا يتعدى مؤتمر جنيف كونه معركة إعلامية ودبلوماسية موازية للمعركة الحقيقية على الأرض، لكنها في كل الحالات معركة لا مفر من خوضها والإصرار على الانتصار فيها". بهية مارديني. إيلاف.

المجلس العسكري الأعلى يؤكد على تمسكه بالائتلاف كسلطة مدنية

في اجتماع، جرى يوم أمس الخميس، ضم رئيس الائتلاف الوطني السوري أحمد عوينان الجربا بالمجلس العسكري الأعلى للجيش السوري الحر أكد قادة المجلس تمسكهم بالائتلاف كسلطة مدنية تمثل الشعب السوري وتسعى لتحقيق تطلعاته في بناء دولة العدالة والحريات، وشددوا على التزامهم الكامل بمبادئ الثورة السورية وقيمها السامية.

وقد ناقش الرئيس في المحادثات المطولة التي أجراها مع المجلس المكون من 30 قائداً عسكرياً يمثلون ألوية وكتائب تقاتل نظام الأسد على مختلف الجبهات في عموم سوريا؛ آخر التطورات الميدانية على الجبهات الخمس، واستمع إلى طروحاتهم وبرامجهم المتعلقة بتأمين وحماية البنى التحتية في المناطق المحررة، وإلى خططهم العسكرية الحالية في تحرير مزيد من المناطق الرازحة تحت الحصار أو المحتلة من قبل النظام.

الائتلاف يطالب بقرار دولي يدعو إيران وحزب الله للخروج من سوريا قبل جنيف 2

كشف ممثل «الائتلاف الوطني السوري» في نيويورك أن قيادة «الائتلاف» طلبت من دول فاعلة بضرورة اتخاذ قرار دولي «يدين» وجود قوات إيرانية وعناصر « حزب الله» وباقي التنظيمات التي تقاتل إلى جانب النظام السوري و«يطالب بخروجها قبل الدخول في أي حل سياسي».

وبحسب وثيقة، بعثها ممثل الائتلاف إلى الأعضاء عن نتائج زيارة الوفد إلى نيويورك الأسبوع الماضي، فإن «أهم الأنشطة التي قام بها الوفد (برئاسة أحمد الجربا) قيام رئيس الوفد في إلقاء كلمة بحضور كافة أعضاء الوفد والعاملين في مكتب نيويورك أمام أصدقاء الشعب السوري، حيث دُعي ممثلو ما يقرب من 114 دولة، حضر أغلبهم، وحضر كثير منهم على مستوى وزراء الخارجية داخل مبني الأمم المتحدة، على رغم المعارضة الشرسة من روسيا وبعض حلفائها وبعض العاملين داخل الأمم المتحدة»، إضافة إلى حضور الوفد اللقاء الوزاري العربي على مستوى وزراء الخارجية « داخل مبنى الأمم المتحدة في سابقة مهمة ترسخ اعتراف الجامعة العربية بالائتلاف كممثل شرعي ووحيد للشعب السوري».

وبحسب «زمان الوصل» فإن أربعة مواضيع طغت على محادثات الوفد في نيويورك، هي: «النقاش الذي كان دائراً حول مشروع قرار مجلس الأمن حول نزع السلاح الكيماوي، وتنامي قوة المنظمات المتطرفة داخل سوريا، والكارثة الإنسانية في سوريا وبخاصة في المناطق المحاصرة، وأخيراً مؤتمر جنيف 2».

وأوضح ممثل الائتلاف أن الوفد «عبر الوفد عن عدم رضاه عن اختزال النقاش حول المشروع في السلاح الكيماوي، وعدم تعرضه لجرائم النظام بالأسلحة التقليدية، إضافة إلى أن القرار لا يندرج تحت الفصل السابع، ولا يشمل آلية واضحة للمساءلة والمحاسبة، وتم نقل هذه المواقف منا، ومن الوزراء الخارجية العرب من خلال بيانهم الذي أرسلوه إلى

الأمين العام للأمم المتحدة وإلى الولايات المتحدة وروسيا راعيتي الاتفاق–الإطار الذي نص على نزع السلاح الكيماوي من النظام السوري»، موضحاً أن القرار الدولي 2118 عكس الحد الأدنى من الاتفاق بين الدول الخمس دائمة العضوية وهو أول قرار يصدر حول سوريا من مجلس الأمن وأن «أهميته أنه قد يكون بداية لنهاية شلل مجلس الأمن، وهنا يمكن الدول الخمس أن تعمل على اتفاق آخر في شأن إيصال المساعدات الإنسانية، وهو ما ستحاول بعض الدول الصديقة العمل عليه، كما أن القرار بحد ذاته يفتح المجال أمام عملية متابعة، قد تعطي غطاء لعمل عسكري مستقبلي».

وعن الموقف من المشاركة في «جنيف–2»، تضمنت الوثيقة أن وفد «الائتلاف» ركز في محادثات على نقاط عدة بينها «انه يؤيد الحل السياسي الذي يحقق تطلعات الشعب السوري في رحيل بشار الأسد ونظامه الإجرامي ويضع البلاد على طريق الانتقال الديموقراطي، وقدم الوفد في كل لقاءاته فهمه من أن موضوع مؤتمر جنيف–2 هو تطبيق بيان جنيف الأول، الذي يعني تشكيل حكومة انتقالية كاملة الصلاحية، بما في ذلك المواضيع العسكرية والأمنية، أي أنه لا مكان للأسد لا في المرحلة الانتقالية أو المستقبل. وأكد الوفد بأنه لن يذهب إلى أي مؤتمر لا يحدد الإطار بهذا الأمر. كما أكد الوفد أن موضوع المساءلة والمحاسبة بحق من ارتكب جرائم ضد الإنسانية يجب أن يكون جزءاً من أي حل سياسي»، مشيرة إلى أن «الائتلاف» لن يقبل تدخل روسيا في «تركيبة وفده. ومع أن الائتلاف قد يرتأي أن يشمل ممثلين من خارجه، فإنه المعني بتشكيلة الوفد ليكون له طابع تمثيلي يستند إلى تأييد غالبية القوى الثورية والعسكرية والسياسية والمكونات المجتمعية المنضوية تحت راية الثورة».

واقترح الجربا أن تقوم أربع دولة بينها تركيا والإمارات وقطر بـ « الطلب رسمياً من الائتلاف بضرورة حضور هذا المؤتمر، إذا ارتأت أنه يحقق بالفعل طموحات الثورة السورية، وأن الحضور هو مصلحة سوريا وعربية، ثم تقوم الجامعة العربية بتزويد غطاء عربي لأي عملية تفاوضية، بناء على المواقف الداعمة التي تبنتها الجامعة، وقد تمت مفاتحة هذه الدول بالأمر وتم الترحيب به»، مطالباً بـ «بعض الشروط المهمة لإنجاح أي عملية تفاوضية، ومنها رفع الحصار عن المناطق المحاصرة وإيصال المساعدات الإنسانية لها وإطلاق سراح المعتقلين، هذه إجراءات يمكن أن تمتحن جدية الطرف الآخر».

عناصر "داعش" يحطمون تمثالا لهارون الرشيد في الرقة

اتهم ناشطون من مدينة الرقة عناصر "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش) بتحطيم تمثال للخليفة العباسي هارون الرشيد في حديقة الرشيد.

وذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان، في تقرير له يوم أمس الخميس، أن أهالي المدينة استيقظوا صباح الأربعاء على تمثال الخليفة العباسي ملقى على الأرض في الحديقة، بعدما قام مقاتلون قبل سبعة أيام بحرق تماثيل وصلبان كنيسة مجاورة لها.

وقال ناشطون إن عناصر داعش قالوها بصراحة إن التمثال " صنم وأنهم سيحطون كافة الأصنام في المدينة".

بوتين وأوباما قد يعقدان اجتماعاً عن سوريا الأسبوع المقبل

قال موظف بالكرملين إن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس الأمريكي باراك أوباما قد يبحثان الأزمة السورية على هامش قمة دول آسيا والمحيط الهادي التي تعقد في بالي الأسبوع المقبل.

وقال يوري اوشاكوف اكبر مستشاري بوتين للسياسة الخارجية للصحافيين " من المنطقي أن يلتقي أوباما في بالي نظراً للعمل في القضية السورية".

بان كي مون يبحث مع ظريف الملف النووي الإيراني والأزمة السورية

بحث أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون مع وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف الملف النووي الإيراني والأزمة السورية.

وأصدر المتحدث باسم بان بياناً ذكر فيه ان الأمين العام التقى ظريف، ورحب بالانطباعات والرسائل الإيجابية بشكل عام في الأيام الأخيرة التي برزت في الأيام الأخيرة حول البرنامج النووي الإيراني. وناقش الأمين

العام للأمم المتحدة ووزير الخارجية الإيراني مسائل متعلقة بالملف النووي الإيراني.

وذكر المتحدث أن بان أطلع ظريف على عمل البعثة المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيماوية في سوريا.

وحث الأمين العام الأطراف المعنية على المشاركة في مؤتمر جنيف 2 للسلام على أساس بيان حزيران/يونيو 2012. وأكد أهمية حضور وفد واحد وموحد من المعارضة إلى المؤتمر.

هذا ورحب الأمين العام للأمم المتحدة بالبيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن الدولي والذي يهدف إلى معالجة الوضع الإنساني المروع في سوريا ويوضح التزام المجتمع الدولي بدعم الشعب المحاصر في أزمة.

وفي بيان آخر منسوب إلى المتحدث باسمه، أعلن الأمين العام انه إذا نفذت الالتزامات والخطوات العملية الواردة في البيان، سيصبح العاملون في المجال الإنساني قادرين على الوصول إلى ملايين السوريين الذين هم في حاجة ماسة، والكثيرون منهم موجودون في أماكن غير قابلة للوصول، منذ عدة أشهر.

وأكد الأمين العام أيضاً ان مجلس الأمن يدعو بشكل واضح جميع أطراف النزاع إلى بذل قصارى جهدهم لإنهاء العنف في سوريا، ويذكرهم بأنهم يجب أن يسهلوا التوفير السريع للمساعدات الإنسانية الحيوية، محذراً من العواقب الخطيرة لانتهاك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

وأصدر مجلس الأمن الدولي الثلاثاء بياناً رئاسياً حول الوضع الإنساني في سوريا دعا فيه جميع الأطراف إلى احترام مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لتقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، وأكد أهمية توفير الإغاثة على أساس الحاجة وبتجرد من أي انحياز أو غرض سياسي.

نبيل العربي يؤكد على ضرورة الحل السياسي في جنيف 2

دعا الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي المعارضة السورية إلى التوصل إلى موقف موحد والمشاركة في مؤتمر «جنيف ٢». وقال إن الحل في سوريا «يجب أن يكون سياسياً، فيما يرى كثيرون في المعارضة السورية أن الحل لا يكون إلا عسكرياً».

وأكد العربي أن البحث جار في عقد هذا المؤتمر « بهدف تشكيل الهيئة الحكومية للمرحلة الانتقالية»، تجنباً لانهيار الدولة في سوريا، ولكي لا تصبح سوريا «دولة فاشلة».

وقال إن ثمة اتفاقاً بين «الجميع» على أن الصلاحيات الكاملة للهيئة الحكومية الانتقالية ستشمل «الجيش والاستخبارات».

وقال العربي، في حوار مع جريدة الحياة اللندنية، أنه في إطار التحضير لجنيف، جامعة الدول العربية بعدما قررت في 22 مايو من عام 2012 إحالة الملف على مجلس الأمن كما تقضي أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. نحن منظمة إقليمية وعلينا أن نلتزم بالمنظمة الأم وهي الأمم المتحدة، وقد اشتركنا معاً في تعيين مبعوث خاص كان كوفي أنان. وفي هذا الإطار ذهبنا معاً إلى جنيف، ولكن من الخطأ أن تختزل المشكلة السورية التي نتج منها 4 ملايين مشرد وأكثر من مئة ألف قتيل ومهجرون في دول كثيرة يعانون عذاباً أليماً، أن تختزل في معالجة الشق الكيماوي على أهميته. لذلك لا بد من معالجة القضية برمتها وهذا لن يتم إلا في مؤتمر جنيف.

وحول من سيدعى إلى جنيف، قال العربي أنه لم يتحدد بعد، وللأسف الشديد فإنه في ما يتعلق بجنيف هذه المرة، في هذه المرحلة الولايات المتحدة والاتحاد الروسي هما اللذان يقرران، وحتى في ما يتعلق بإيران لم يتقرر بعد، أو هل هناك دول أخرى إقليمية، كما لم يتقرر بعد من هي الدول العربية التي سوف تدعى.

السعودية تدعو المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته تجاه سوريا بالسرعة اللازمة

دعت المملكة العربية السعودية المجتمع الدولي بكافة مؤسساته وأطره القانونية لتحمل مسؤولياته الأخلاقية والقانونية لمعالجة جميع جوانب الأزمة السورية بالسرعة اللازمة، ومحاسبة كل من تسبب في تلك الجرائم المروعة، مشيرة إلى أن القرار الذي تم اتخاذه نهاية الأسبوع الماضي المتعلق بتدمير الأسلحة الكيميائية السورية هو خطوة من الخطوات العاجلة والملحة لضمان تخلص النظام من هذه الأسلحة وفقاً للمعايير والتوقيتات التي وردت في نص القرار.

جاء ذلك في كلمة المملكة التي ألقاها صباح اليوم أمام المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية سفير خادم الحرمين الشريفين لدى مملكة هولندا المندوب الدائم للمملكة لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عبدالله الشغرود خلال الاجتماع المستأنف الـ33 للمجلس.

وأوضح السفير الشغرود أن وفد المملكة يشدد على ضرورة الالتزام بما جاء به القرار المذكور، وكان يأمل في أن يُستكمل ذلك بقرار حازم وواضح من مجلس الأمن تحت الفصل السابع من ميثاق هيئة الأمم المتحدة، لضمان التزام النظام السوري دون تسويف أو مماطلة.

وقال: " لا يخفى عليكم الظروف الاستثنائية التي تمر بها منظمتنا لجهة التعاطي مع موضوع الأسلحة الكيميائية السورية وهو موضوع شائك وعلى درجة بالغة من الأهمية والخطورة، إننا ندرك حجم التحديات التي تواجه المنظمة في هذه المرحلة الحرجة ونقدر روح المسؤولية والتعاون التي تحلى بها الجميع لجهة التعاطي بإيجابية مع هذا الظرف الاستثنائي والمسارعة لتلبية عقد هذا الاجتماع الـ33 لمجلس المنظمة نهاية الأسبوع الماضي".

وأضاف: " القضية السورية دخلت مرحلة خطيرة وحساسة، ومليئة بالتطورات والمستجدات التي سيتحدد بموجبها مستقبل سوريا ومصير شعبها الذي يتكبد معاناة لم يعرف لها التاريخ المعاصر مثيلاً، وما لذلك من آثار وتحديات على المنطقة ككل".

وأفاد السفير الشغرود أن السعودية كانت دائماً في طليعة الدول الداعية لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل، وتضم صوتها دائماً وفي جميع المحافل للنداءات الدولية لمن بقي خارج اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة لأن تسارع للانضمام إليها.

وقال: "إن المملكة تؤكد دوماً على أن استخدام مثل هذه الأسلحة وتحت أي ظرف كان هو أمر لا يمكن التسامح معه، وهو أمر مستهجن ومستنكر ومدان بأشد العبارات لتعارضه مع المعايير الأخلاقية والقانونية للمجتمع الدولي".

وأضاف: "أفزعنا كما أفزع كل من له ضمير حي استخدام هذه الأسلحة المحرمة دولياً في سوريا ، وما نتج عنه من مقتل المئات من الأبرياء، وإن ما يحز في النفس ويثير الغرابة أن مقتل ما يتجاوز مئة ألف سوري على يد نظام يستخدم آلة قتل شرسة، وتسببه في نزوح مئات الآلاف من اللاجئين للدول المجاورة وغيرها، لم يكن كافياً لتحريك المجتمع الدولي، بل تحتم الانتظار حتى استخدام الغازات السامة المحرمة دولياً، ليُتهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، ذلك العمل المروع الذي تسبب في مقتل أكثر من ألف وأربعمائة ضحية جلهم من النساء والأطفال، وكان من المأمول أن يُسفر التحرك الأخير عن رد دولي حازم يردع هذا النظام عن المضي في ارتكاب المزيد من جرائمه، وأن يعالج القضية السورية من منظور شامل لا يقتصر على السلاح الكيميائي".

وأكد أن المملكة كانت سبّاقة في مطالبة المجتمع الدولي ومؤسساته ذات العلاقة بسرعة تحمل مسؤولياتها الأخلاقية والقانونية لجهة التحقيق في تلك الحوادث المؤسفة، واتخاذ ما يلزم من إجراءات لضمان الكشف عن المتسبب بهذا العمل الشنيع، وإنزال أقصى عقوبة بحقه، والعمل على ضمان عدم تكرار مثل هذه الأعمال المأساوية التي شاهدها العالم بفزع بالغ.

وأشار إلى إدراك المملكة التام لطبيعة عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وحدود ولايتها والمهام والمسؤوليات المناطة بها، إلا أنها ترى أن ما تم اتخاذه في إطار المنظمة وما ستقوم به في المستقبل من جهود فيما يتعلق بموضوع الأسلحة الكيميائية السورية، يظل جزءاً من كل، ولا يمكن أخلاقياً وقانونياً اختزال الأزمة السورية في تداعيات جريمة استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، أو في ظروف انضمامها لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وما يفرضه هذا الانضمام على سوريا من التزامات قانونية التي تشدد المملكة على ضرورة الالتزام والتقيد بها.

وقال سفير خادم الحرمين الشريفين لدى مملكة هولندا المندوب الدائم للمملكة لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية: " إن بلادي تدعو المجتمع الدولي بكافة مؤسساته وأطره القانونية لتحمل مسؤولياته الأخلاقية والقانونية لمعالجة جميع جوانب الأزمة السورية بالسرعة اللازمة، ومحاسبة كل من تسبب في تلك الجرائم المروعة، وأن القرار الذي تم اتخاذه نهاية الأسبوع الماضي هو خطوة من الخطوات العاجلة والملحة لضمان تخلص النظام من هذه الأسلحة وفقاً للمعايير والتوقيتات التي وردت في نص القرار".

وأضاف: " إن النظام السوري تجاوز كل الخطوط الحمراء، ويعد تحدياً لإرادة المجتمع الدولي والاتفاقيات الدولية، ونأمل في ألا يؤدي إفلات النظام من العقاب إلى إثارة الشكوك حيال الجدية في الالتزام بالمبادئ المتفق عليها في مؤتمر جنيف . 1 ".

البرلمان التركي يمدد تفويض الحكومة بإرسال قوات إلى سوريا

صوت البرلمان التركي لصالح تمديد تفويض يسمح بإرسال قوات إلى سوريا عند الضرورة لمدة عام آخر، بعد أن قالت الحكومة إن الاستخدام المحتمل لأسلحة كيماوية من جانب قوات بشار الأسد يشكل تهديداً لتركيا.

وطرح هذا الإجراء حزب " العدالة والتنمية" الحاكم الذي يتمتع بغالبية برلمانية قوية، وكان إقراره متوقعاً على نطاق واسع برغم المقاومة الشديدة من أحزاب المعارضة. ومن المقرر انتهاء التفويض الحالي اليوم الجمعة.

مفتشو الكيماوي يبدأون عملية تأمين سلامة مواقعهم

بدأ مفتشو الأمم المتحدة المكلفون الإشراف على عملية نزع الأسلحة الكيماوية السورية بـ «تأمين سلامة» المواقع التي سيعملون فيها، في وقت رحبت المعارضة بالبيان الرئاسي الصادر من مجلس الأمن الذي طالب نظام بشار الاسد بتسهيل وصول المساعدات الإنسانية.

وأعلن المفتشون في بيان صدر امس: «أنهت البعثة المشتركة لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية والأمم المتحدة الاربعاء الماضي اول يوم عمل لها في عملية تهدف إلى تمكين سوريا من التخلص من برنامجها للأسلحة الكيماوية بحلول منتصف العام 2014»، مشيراً إلى ان « البعثة بدأت بالتعاون مع السلطات السورية بتأمين حماية المواقع التي ستعمل فيها».

وخرج صباح امس تسعة مفتشين من منظمة حظر الأسلحة الكيماوية المكلفين التحقق من الترسانة السورية تمهيداً لتدميرها، من الفندق الذي ينزلون فيه في وسط دمشق وتوجهوا إلى جهة مجهولة، وفق ما افاد مصور وكالة «فرانس برس».

وهي المرة الاولى التي يتأكد الصحافيون المرابطون في الفندق من خروج المفتشين منذ وصول هؤلاء إلى سوريا الثلاثاء الماضي، علماً ان التكتم يحيط بمهمتهم، في ظل غياب اي تصريحات اعلامية حول تفاصيل عملهم.

وتأتي مهمة هذا الفريق التاريخية تطبيقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2118 حول جمع الأسلحة الكيماوية السورية تمهيداً للتخلص منها في مهلة لا تتجاوز حزيران/يونيو 2014.

وبحسب تقديرات الخبراء، تمتلك سوريا أكثر من ألف طن من الأسلحة الكيماوية، بينها نحو 300 طن من غاز الخردل والسارين، موزعة على نحو 45 موقعاً في مختلف انحاء البلاد. وقدمت السلطات السورية في 19 الشهر الماضي لائحة بمواقع الانتاج والتخزين إلى منظمة حظر الأسلحة الكيماوية التي تتخذ من لاهاي مقراً. ومن المقرر ان يزور المفتشون هذه المواقع خلال الايام الثلاثين المقبلة.

وفي خطوة إجماعية أخرى، أقر مجلس الأمن مساء أول أمس بياناً يطالب الحكومة السورية بفتح ممرات آمنة لضمان وصول المساعدات الإنسانية في شكل أفضل إلى المناطق المنكوبة نتيجة الحرب. ودعا المجلس السلطات السورية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة « بسرعة» لضمان وصول الوكالات الإنسانية من دون عراقيل والسماح خصوصاً لقوافل الأمم المتحدة القادمة من دول مجاورة بعبور الحدود.

ورحب « الائتلاف الوطني السوري» امس بالبيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن، معتبراً انه « يعبر عن إرادة سياسية دولية موحدة تتجه نحو إنهاء الأزمة الإنسانية في سوريا». ودعا إلى « اتخاذ خطوات عملية وعاجلة لإلزام النظام بتسهيل عمليات الإغاثة الإنسانية وضمان مرور آمن للعاملين في المجال الطبي والمواد الطبية، وأن يتوقف فوراً عن وضع العراقيل التي تسعى لإعاقة وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق كافة».

الأمم المتحدة متفائلة بالتقدم المشجع في تفكيك الترسانة الكيماوية السورية

قالت الأمم المتحدة إن فريق خبراء الأسلحة الكيماوية الدولي حقق "تقدماً أولياً مشجعاً"، في إطار عمله من أجل التخلص من ترسانة الأسلحة الكيماوية السورية.

وأضافت في بيان: "يقول أعضاء الفريق إن الوثائق التي سلمتها الحكومة السورية أمس تبدو واعدة، لكن سيكون من الضروري إجراء مزيد من التحليل لاسيما للرسوم البيانية الفنية، ولا تزال بعض الأسئلة الأخرى في حاجة إلى إجابة".

هذا، ويتشكل الفريق الدولي من خبراء من منظمة حظر الأسلحة الكيماوية في لاهاي، ويساعدهم أفراد من الأمم المتحدة.

أهالي دمشق يضربون عن الطعام حتى فك الحصار

أعلنت مجموعة من أهالي الأحياء الجنوبية في دمشق الإضراب عن الطعام لغاية فك الحصار عن هذه الأحياء، بعد تحذيرهم من

أن الأهالي يعانون من كارثة إنسانية وهم على حافة الجوع.

صرخة استغاثة أطلقها الشيخ صالح الخطيب من داخل الأحياء الجنوبية في دمشق التي تحاصرها قوات النظام منذ نحو تسعة أشهر.

هذه الصرخة جاءت بعد محاولات كثيرة فاشلة طوال الأشهر الماضية لفك الحصار عن عشرات الآلاف من السكان العالقين والمهددين بالجوع داخل في منطقة تضم أحياء التضامن والحجر الأسود والقدم ومخيم اليرموك.

سيطرة الجيش الحر على هذه المناطق شددت طوق الخناق عليها تدريجيا. فانطفأت الكهرباء وانقطعت الاتصالات وشحت المياه وندر الطعام.

ولم تنجح مفاوضات الجيش الحر مع قوات النظام وميليشياته التي تحاصر الحر، في فتح ممرات إنسانية.

نواب أوروبيون يطالبون دولهم باستقبال اللاجئين السوريين

حض نواب في البرلمان الأوروبي دولهم على ضمان دخول لاجئي سوريا وتوفير إجراءات منصفة للجوء، في وقت اتهمت أذربيجان جارتها أرمينيا بتوطين أرمن سوريين في إقليم ناغورني كاراباخ المتنازع عليه.

وقال نواب لجنة الحريات المدنية في البرلمان الأوروبي في بيان أنه «على الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ضمان دخول آمن للاجئين السوريين ووصول منصف لإجراءات اللجوء».

وسيدرس وزراء الداخلية الأوروبيون ملف استقبال اللاجئين الحساس خلال اجتماعهم في لوكسمبورغ يومي الاثنين والثلاثاء المقبلين.

وطلبت المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة من الاتحاد الأوروبي استقبال 12 الف لاجئ. وقال ميشال شيركوني الناطق باسم المفوضة المكلفة الشؤون الداخلية سيسيليا مالمستروم أن «هذا الطلب في هذه المرحلة مؤمن».

وعبّر النواب الأوروبيون عن رغبتهم في أن ينظم الاتحاد الأوروبي «مؤتمراً إنسانياً ليدرس بشكل ملموس متى وكيف يتعين على الدول الأعضاء التحرك لتعزيز ردود فعلها في مجال حماية السوريين».

واستمرت طلبات اللجوء التي يقدمها السوريون في الارتفاع هذا العام، لتصل إلى 52037 في الاتحاد الأوروبي منذ اندلاع النزاع في سوريا في آذار/مارس 2011. وتلقت ألمانيا 14842 طلباً والسويد 14083 أي 59 في المئة من الطلبات، بحسب ما ذكر نواب أوروبيون استناداً إلى احصاءات.

في غضون ذلك، قال سفير أذربيجان لدى الأمم المتحدة أشغشين مهدييف إن أرمينيا بدأت «عملية خطيرة جداً لها عواقب لا يمكن التكهن بها» لتوطين سوريين أرمن في ناغروني كاراباخ.

وتقول أرمينيا إنها استقبلت أكثر من 10 آلاف سوري أرمني إلا أنها لم تؤكد توطينهم في المنطقة المتنازع عليها.

وكان منشقون تدعمهم أرمينيا استولوا على ناغروني كاراباخ التي كانت تابعة لاذربيجان في حرب اندلعت في مطلع تسعينات القرن الماضي وأدت إلى مقتل حوالى 30 ألف شخص. وانتهت بوقفٍ لإطلاق النار عام 1994 إلا أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق سلام.

وتشهد المنطقة اشتباكات مستمرة وقُتل 20 جندياً من الطرفين في معارك حصلت هذا العام.

وقال السفير مهدييف في مؤتمر صحافي: «نتلقى تقارير تتحدث عن محاولات أرمنية متعمدة لتشجيع بعض فئات من اللاجئين السوريين على الانتقال إلى مناطق أخرى تشهد نزاعات». وأضاف مهدييف الذي يتولى رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر الجاري: « ووصلتنا معلومات أنهم بدأوا في عملية توطين اللاجئين السوريين في المناطق المحتلة، وبالطبع فإن هذه عملية خطيرة جداً ولها عواقب لا يمكن التكهن بها».

وتعترف الأمم المتحدة بأن ناغورني كاراباخ هي جزء من أذربيجان، إلا أن السكان الأذربيجانيين فروا منها بعد الحرب وأصبح سكانها جميعاً تقريباً الآن من ذوي الأصول الأرمنية.

وتطرق وزير خارجية أذربيجان المار ماماديأروف إلى مسألة السوريين الأرمن في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة الأسبوع الماضي.

وعادةً ما تحصل صدامات بين أذربيجان وأرمينيا بسبب ناغورني كاراباخ في قمم الأمم المتحدة السنوية. وقال الوزير في كلمته إن «التقارير التي وردت أخيراً بشأن نقل السوريين الأرمن إلى ناغروني كاراباخ وغيرها من مناطق أذربيجان السبع المحتلة الأخرى، تُعد دليلاً إضافياً على سياسة أرمينيا المتعمدة بضم أراضٍ أرذربيجانية».

في المقابل، قال وزير خارجية أرمينيا ادوارد نالباندیان أمام الجمعية العامة الأسبوع الماضي إن بلاده تشعر «بالقلق» من الأزمة في سوريا. وأضاف أن «عدد اللاجئين الذين

لا تزال أرمينيا تستقبلهم، زاد على 10 آلاف، لكن عشرات آلاف السوريين الأرمن ما زالوا في سوريا».

هيومن رايتس ووتش: سجون سوريا تعج بعشرات الآلاف من المحتجين

قالت منظمة "هيومن رايتس ووتش" المعنية بحقوق الإنسان، إن عشرات الآلاف من المحتجين السلميين على حكم بشار الأسد أودعوا السجون في سوريا ويتعرضون لتعذيب ممنهج فيما يبدو.

وأضافت المنظمة، التي يقع مقرها في نيويورك، إن المحتجزين تعرضوا للاغتصاب ولانتهاكات تضمنت الصدمات الكهربائية على مناطق حساسة، والضرب بالعصي والأسلاك والقضبان المعدنية.

وقال جو ستورك، نائب قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في "هيومن رايتس ووتش": "وراء الوحشية المروعة للقتال في سوريا تختفي انتهاكات يتعرض لها المحتجزون السياسيون، إذ يعتقلون ويعذبون، بل ويقتلون لمجرد انتقاد الحكومة سلمياً أو لمساعدة محتاجين".

وجاء في التقرير، الذي قالت المنظمة إنه يهدف إلى جذب الانتباه إلى النشطاء المدنيين المحتجزين فيما لا يقل عن 27 سجناً في سوريا: "أصبح الاحتجاز التعسفي والتعذيب من الأعمال الروتينية المعتادة لقوات الأمن السورية".

وأضاف التقرير أن كثيرين أودعوا السجن لمجرد انتقاد السلطات، أو تقديم مساعدة طبية لضحايا الحملة العنيفة على المحتجين في عام 2011.

وقال إن اللجوء للتعذيب يحدث بشكل منهجي فيما يبدو، وإن هناك "دلائل قوية" على أنه يمثل سياسة دولة وجريمة ضد الإنسانية.

وذكر أن معظم المحتجزين من الرجال، لكن الأمر لم يخل من احتجاز نساء وأطفال أيضاً.

واستشهد التقرير بأرقام أوردها مركز توثيق الانتهاكات – وهو جماعة رصد سوريا معارضة – وأشارت إلى مقتل 1200 محتجز بالسجون السورية منذ بدء الانتفاضة.

وقال: "تسجن السلطات محتجزين سياسيين لأشهر دون اتهام وتعذبهم، وتسيء معاملتهم، وتمنعهم من الاتصال بمحاميهم أو عائلاتهم، وتترك أسرهم تتلهف سماع شيء يعرفها بما حدث لذويها".

وتمتنع السلطات السورية عن التعليق على الحالات الفردية، لكنها تنفي احتجاز معتقلين سياسيين، وتقول إن كثيراً ممن احتجزوا خلال الانتفاضة انتهكوا قوانين مكافحة الإرهاب.

جانيت جاكسون تسعى لتبني طفل سوري

تسعى المغنية الأمريكية، جانيت جاكسون، وزوجها رجل الأعمال القطري، وسام المناع، إلى تبني طفل يتردد أنه سيكون من سوريا أو الأردن.

ونقل موقع "يو إس ويكلي" الأمريكي، عن مصدر مقرب من جاكسون، والبالغة من العمر 47 عاماً،، تأكيده أنها تجري "سراً" أبحاثاً حول كيفية تبني طفل من بلد في "العالم الثالث".

وقال المصدر إن جاكسون "تعي أن الحمل ليس ممكناً لها ولذا هي تخطط للتبني، وقد تأثرت كثيراً بالأحداث في الأردن وسوريا بما إنها تقيم خارج أمريكا".

وأضاف "لست واثقاً متى سيحصل التبني، لكن العمل جار من أجل ذلك".

ومن جهتها ذكرت صحيفة "نيويورك دايلي نيوز"، أن جاكسون اتصلت بالملكة رانيا العبدالله، وطلبت مساعدتها في عملية التبني.

يشار إلى أن زواج جاكسون سراً بالمناع كشف في شباط/فبراير الماضي، مع العلم أن هذا هو الزواج الثالث لها إذ سبق أن تزوجت بجيمس دوبراج، ورينيه إليزوندو جونيور.

العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية

الدولار الأمريكي 170 ليرة سورية

اليورو 225 ليرة سورية

الليرة التركية 93 ليرة سورية

الدينار الأردني 244 ليرة سورية

الريال السعودي 46 ليرة سورية

الدرهم الإماراتي 47 ليرة سورية

الريال القطري 47 ليرة سورية

==========

نشرة داخلية، يصدرها تيار التغيير الوطني

الجمعة 2013/10/4

الآراء المنشورة في النشرة لا تعبر بالضرورة عن رأي التيار